نشر، مؤخراً، في الولايات المتحدة الاميركية، نقلاً عن السفير السوفياتي في دمشق بضرورة تخلي سوريا عن هدف تحقيق التوازن الاستراتيجي فيما بينها وبين إسرائيل، والاكتفاء بقدرات دفاعية سورية معقولة، بغض النظر عن تعديل السفير وتصحيحه لما نسب إليه، في مؤتمر صحافي لاحق عقده في دمشق، يتضمن، في جوهره، انسجاماً مع التوجهات السوفياتية الجديدة، ومؤشراً الى السياسة السوفياتية المستقبلية تجاه منطقتنا. ولعل في هذا ما يفسّر، مع عوامل أخرى، تعجيل سوريا الى إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧، والبدء في إعادة صياغة التحالفات المحلية، والاقليمية، السورية، بما يقترب أكثر من النهج السياسي الى التسوية.

○ وإذا كان لا بدّ من نظرة إلى موقف الأردن، وموقعه، باعتباره طرفاً رئيساً على الجبهة الشرقية المفترضة، فليس خافياً انه الطرف العربي الأكثر حماساً واندفاعاً الى تسوية تفاوضية مع اسرائيل، والأكثر تساهلاً في شروطها، وأول المبشرين بها على الصعيد العربي. وإذا كانت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في الأردن ذات مدلولات هامة في عكسها توجهات الشارع السياسي والمجتمع الأردني، فيمكن القول انه حتى بافتراض انتقال السياسة الرسمية للأردن تجاه اسرائيل إلى نقيضها، لأي سبب كان، فالأردن يظل، في المستقبل المنظور، أقل أطراف الجبهة الشرقية المفترضة قدرة على قتال ضد اسرائيل، على مستوى الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. إلّا أن عودة العمليات الفدائية عبر نهر الأردن، مع نهاية العام ١٩٨٩ ومطلع العام ١٩٩٠، بعد نجاح الأردن في قمعها ومنعها عشرين سنة كاملة، مؤشر هامّ، أياً كانت أسرار، ودوافع، الجهات التي قررت تلك العودة، وسهّلتها، ومارستها. فهي نقلة قد تؤدي إلى انتشار مناخ جديد، ربما وصل حداً لا تملك تلك الجهات التحكم في مساره ونتائجه. ولا بد أن إسرائيل تعي هذا تماماً، ولا تستطيع سكوتاً طويلاً عليه، أو إزاءه.

في ضوء هذه المعطيات، والمؤشرات، على الجانب العربي، قد لا يوحي الواقع الراهن باحتمالات حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة. لكننا نجد في هذه المعطيات بالذات مبّرراً لتوقع نشوب الحرب. إن تاريخ فلسطين، الذي كان على امتداد القرن العشرين، صراعاً ساخناً متصلاً ذا طابع مصيري وشمولي، تخللته جولات قتال عسكري في حرب لم تحسم نتيجتها بعد، قد ازداد تشابكاً مع تاريخ، وتطور منطقتنا في العقود الأخيرة، بما لا يمكن معه فصل مصير فلسطين عن مصير المنطقة، ولا مصير المنطقة، كلها أو بعضها، عن مصير فلسطين، على الرغم من المساعي والمحاولات الدائبة لفرض مثل هذا الفصل. وإذ تمثّل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي نعتقد بأن آفاق اتساعها وشمولها جغرافياً وبشرياً واعدة، مظهراً بارزاً لتقدم الظاهرة الفلسطينية، فإن هذا التقدم يعني، بالضرورة، وفق جدلية الصراع ذي الطابع المصيري والشمولي، تراجعاً للظاهرة الصهيونية أمام نقيضها المباشر والطبيعي والدائم. وكلما استمر هجوم، وتقدم، وتنامي، الظاهرة الفلسطينية، ازداد، بالتأكيد، تآكل بنية البؤرة الاستيطانية الصهيونية التي تجسّد الظاهرة الصهيونية، وتعاظم تفجر بذور تناقضاتها الذاتية في داخلها. وعلى هذا، نستطيع القول ان أزمة اسرائيل الراهنة هي في تفاقم مطرد، وخلقت حالة لم يسبق لها أن عاشت مثلها خطورة وتعقداً على امتداد حياتها القصيرة. ولا يبدو في الأفق أي حلّ جذري لهذه الأزمة يستطيع تحاشي المساومة على مسائل تدخل في جوهر، وجذور، تكوين اسرائيل، وتجنب التصدع في قاعدتها وبنيتها.

في هذا السياق، نستعرض بعض الحقائق والمؤشرات على الجانب الاسرائيلي، وصولاً إلى استشفاف لخطواته المقبلة:

١ ـ كانت إحدى ذرى نجاح المشروع الصهيوني، على الصعيد الدولي، إحكام ارتباطه